

التقرير التركيبي لاجتماع الملتقى الوطني الليبي

بلدية الخمس، الخميس الموافق 10 مايو 2018

انعقد اجتماع الملتقى الوطني الليبي بمدينة الخمس يوم الخميس 10 مايو وذلك بمبادرة كريمة من المجلس البلدي ومجهود وإدارة اللجنة التحضيرية التي شكلت لهذا الغرض.

تعاقب على إلقاء الكلمات الافتتاحية والترحيبية للجهات الداعية والمستضيفة ممثل اللجنة التحضيرية للملتقى الوطني الخمس وعميد المجلس البلدي الخمس وممثل مركز الحوار الانساني المكلف من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالاشراف على المسار التشاوري للملتقى الوطني.

قبل عرض الخلاصات التركيبية لنقاشات الاجتماع وفق المحاور المقترحة تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- ثمن الكثير من الحاضرين تنظيم هذا الاجتماع والذي تم بمبادرة محلية ذاتية تستحق التنويه والتقدير؛
- كانت المشاركة في هذا الاجتماع قوية وعكست التنوع السياسي والاجتماعي لمدينة الخمس بالإضافة لعشرات المساهمات الكتابية عكست المجهود التحضيري والتواصل الذي أنجزته اللجنة التحضيرية.
- عاتب المشاركون بعثة الأمم المتحدة على عدم حضور ممثل عنها للاجتماع للاستماع مباشرة لأهالي الخمس؛
- أضاف البعض أن المجتمع الدولي ساهم فيما وصلت إليه البلاد من صراع ودمار؛ وأن عليه اليوم مسؤولية ترميم هذا الخطأ.
- أشار بعض المشاركين إلى أن الأسئلة المقترحة ومحاور النقاش منقوصة ومحدودة وهذا ما سيؤثر حسب رأيهم على نتيجة الاجتماع. كما عبر عن ذلك أحد المشاركين 'بأن أنصاف الأفكار سوف تعطي أنصاف الحلول وهذا ما يجب أن يتفاداه الليبيون' وأضاف آخر أن مدة الاجتماع وأن تحديد المداخلات في خمسة دقائق غير كافية 'فالخمس لا تكفي للخمس'.

المحور الأول : أولويات الحكومة

بخصوص الأولويات الوطنية توافقت آراء ومداخلات أغلب الحاضرين حول الأولويات التالية:

- بذل أقصى جهد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أسرع وقت ودعم المسار الديمقراطي وفق دستور يكفل التأسيس لدولة مدنية تحترم حقوق الانسان؛
- العمل على توحيد المؤسسة العسكرية؛
- بسط السيطرة على الحدود ومراقبتها ومنع عمليات تهريب السلع والمحروقات؛
- معالجة انتشار السلاح.

سمة التوافق غلبت أيضا في تحديد الأولويات الحكومية - وإن غلب الجانب الاقتصادي فيها - التي يجب ان تنتهجها الحكومة في المدى القصير:

1. الإبقاء على حكومة الوفاق كحكومة أمر واقع والضغط عليها لتوحيد المؤسسات السيادية؛
2. تطبيق سياسة نقدية ابتكارية لتطوير المنظومة المصرفية لحل مشكل السيولة؛
 - 2.1 وقف سيطرة رؤوس الأموال والسوق الموازية؛
 - 2.2 إعادة التوازن للدينار الليبي؛
 - 2.3 وقف الاعتمادات الوهمية التي تسبب نزيفا للعملة الصعبة وتهريبها للخارج؛
 - 2.4 الأداء النقدي الالكتروني كحل بديل لمشكل السيولة؛
- 2.5. التنسيق مع أصحاب مراكز توزيع السلع وخاصة المدعومة لتسهيل عمليات الخصم من حسابات المواطنين من المصارف.

3. تحسين الوضع المعيشي للأسر الليبية:
 - 3.1. إعادة النظر في قانون مرتبات العاملين في الدولة وزيادتها؛
 - 3.2. صرف علاوات للعائلة وللطلاب الجامعيين ورفع قيمتها؛
 - 3.3. رفع الدعم عن السلع الأساسية والمحروقات واستبداله بدعم مباشر بالمخصصات المالية للمواطن من خلال البطاقات الالكترونية للقضاء على التهريب والفساد المالي.
4. تنفيذ مقتضيات إدارة الأزمة :
 - 4.1. إعادة هيكلة بعض الوزارات ودمج وزارات أخرى و تحويل وزارات لهيئات ضمن حكومة مصغرة مؤسسة على الكفاءة وترشيدهم الانفاق؛
 - 4.2. تقليص عدد الموظفين في السفارات والبعثات بالخارج؛
 - 4.3. الاستفادة من جميع الموارد المالية المتاحة.
5. وضع برنامج اقتصادي للتعافي السريع:
 - 5.1. معالجة الأضرار المادية في المرافق العامة مثل المستشفيات والمدارس والطرق الرئيسية والمطارات والمنافذ؛
 - 5.2. العمل على دعم المواصلات والطرق السريعة؛
 - 5.3. العمل على عودة الشركات لاستكمال المشاريع المتوقفة والاسراع في بناء مشاريع سكنية جديدة والتركيز على صيانة الطريق الساحلي وتنفيذ الطريق البري بين امساعد وراس أجدير وتنفيذ وصيانة مشاريع البنية التحتية والأساسية في كافة المدن الليبية.
6. في جانب الحوكمة وإدارة الدولة:
 - 6.1. ممارسة الضبط الإداري في كافة مرافق الدولة ومعالجة حالة التسبب الإداري؛
 - 6.2. سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية والاستراتيجية في البلاد؛
 - 6.3. تحسين أداء وزارة الخارجية والتعاون الدولي خاصة العلاقات مع دول الجوار من أجل إدارة القضايا المشتركة لملف الجريمة المنظمة والتهريب؛
 - 6.4. تحديث القوانين الاقتصادية.
7. توفير الامن للمواطنين ومحاربة الجريمة
 - 7.1. تفعيل أجهزة الامن المتعددة على أساس أن يكون ولاؤها لله بعيدا عن الانتماءات السياسية والايديولوجية وللوطن وفرض هيبة الدولة؛
 - 7.2. إعلان وقف إطلاق النار في كافة المناطق وبدون استثناء؛
 - 7.3. تطبيق قانون العفو العام ورد المظالم؛
 - 7.4. تأمين حدود البلاد البحرية والبرية.

المحور الثاني : الأمن والدفاع

أكد أكثر المتدخلين على أنه بعد صدور بيان التحرير سنة 2011 انتفت الحاجة للتمترس خلف السلاح. لمعالجة مشكلة انتشار السلاح اتفق أغلب المشاركين على النقاط التالية:

- حصر السلاح الموجود خارج المؤسسات الرسمية؛
- جمع الأسلحة المتوسطة والثقيلة وإعادتها للمعسكرات على أن يتم ذلك بأسلوب الثواب والعقاب معا؛
- تفعيل القوانين الخاصة بحمل السلاح والعمل على تجريم حمل السلاح بدون ترخيص؛
- منع ظهور السلاح بشكل ملفت؛
- تفعيل برنامج دور الشباب "النزع الشباب من السلاح" عن طريق خطط تربية وثقافية.

نادى الحاضرون بسحب صفة الشرعية من التشكيلات المسلحة الموازية. وإن كان البعض أكد على وجود جماعات مسلحة ذات انتماء قبلي أو مناطقي وجماعات أخرى هي أقرب للعصابات المسلحة أو قوات مرتزقة. يجب تفكيك الثانية

بدون إبطاء والتعامل مع الأولى - التي قد يتوفر لديها بعض الحس الوطني - من خلال استخدام جرعات من التهيب والترغيب واحتواؤها في أطر وطنية.

هذا الاحتواء يتم بدمج عناصر التشكيلات المسلحة الموازية كأفراد - لمن يرغب في ذلك- بناء على القوانين العسكرية والضوابط المعمول بها في النظم العسكرية.

حتى يتحقق الأمر طالب البعض برد الاعتبار للمؤسسة العسكرية من خلال الاجراءات التالية:

- التحاق جميع العسكريين والأمنيين بمعسكراتهم وإداراتهم؛
- تطبيق القانون العسكري في من يتهاون ويرفض التكاليفات والأوامر العسكرية؛
- العدالة بين العسكريين في الحقوق والواجبات ورد الاعتبار لمن ظلموا أو اضطهدوا بدون وجه حق وخاصة في الحالات التالية:
- منح رتب بطريقة غير قانونية. هناك من رقي بسرعة إلى رتبة يحتاج 10 سنوات من الخدمة الفعلية للوصول إليها؛
- هناك من أحيل على التقاعد؛
- التفاوت في المرتبات؛ هناك من يتقاضى مئات الدنانير وهناك من يتقاضى آلاف الدنانير.
- أكد بعض المشاركين على أن بناء المؤسسة العسكرية يجب أن يكون بعيدا عن الشخصنة؛
- واقترح البعض أيضا تشكيل لجنة مؤقتة للقيام بدور إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية تكون عضويتها من الضباط الذين شاركوا في معارك التحرير وحرب الدواعش.

بعض المشاركين أشاروا إلى أن عملية رد الاعتبار لمؤسسة الجيش تتضمن جانبا سياسيا محضا وإن اختلفت آراؤهم بالخصوص :

- هناك من أكد أولا على تشكيل حكومة قانونية تحظى بالشرعية الكافية لتولي هذا الأمر؛
- وهناك من يرى أن انتخاب رئيس الدولة من قبل مجلس النواب وتوليه مهام القائد الأعلى للجيش الليبي قد يساعد كثيرا في حل هذا الإشكال؛
- وهناك من يرى أن القيادات العسكرية ذات النفوذ والمستبعدة من التراتبية العسكرية تصبح عضوة في مجلس استشاري للدفاع رهن إشارة الحكومة المدنية والبرلمان.

يفضل مشاركون آخرون إيلاء الأولوية لبناء جهاز شرطة أكثر من مؤسسة الجيش في غياب أي اعتداء خارجي على البلاد لقطع الطريق على السارقين وقطاع الطرق والقتلة والمرشدين والمهربين وبائعي السلاح والدولار.

هناك من أقترح تشكيل أجهزة أمنية وعسكرية متخصصة بقيادات مختلفة من قبيل:

- قوة الحرس الرئاسي ومهامه تأمين الحكومة ومقراتها والسفارات وتكون تحت إمرة رئيس الدولة؛
 - قوات الشرطة تكون بعدد كاف لتأمين المرافق و المرور وتكون بقيادة وزير الداخلية؛
 - قوة حرس المنشآت النفطية والكهربائية ومنظومة النهر وتكون بقيادة وزير النفط والكهرباء؛
 - قوات حرس الحدود البرية والبحرية وتكون بقيادة الجهة المختصة؛
 - قوة الحرس البلدي وتكون بقيادة وزير الحكم المحلي ومهامها مراقبة احترام الرخص التجارية والصناعية ومراقبة التسعيرة والبيئة والصحة العامة.
- تكون هذه القوات متقاربة في العدد والعتاد لخلق توازن في القوى.

المحور الثالث: توزيع السلطات

أجمع المشاركون على أن المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في المناصب السيادية والامنية والعسكرية لا تختلف كثيرا باختلاف السياقات، أي الكفاءة والمؤهلات العلمية والفنية والصلاحيات الأدبية.

وهناك من أشار إلى حاجة الإدارة بالاحتفاظ ببعض من حرية اختيار من تراه مناسباً وخاصة في التعيينات الحكومية ذات الطابع السياسي.

من أجل تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص شدد المشاركون على أن تولي المناصب الحكومية لا بد أن يكون على معايير مهنية عالية بعيدة عن المناطقية والقبلية. وذلك وفق جملة من الإجراءات:

- يجب أن تكون المسابقة الوطنية الطريقة المتبعة للوظائف الحكومية لتحقيق المساواة والحيولة دون المحاباة والمحسوبية؛
- يجب أن يتم الإعلان عن الوظائف الإدارية الشاغرة بوسائل تجعل المعلومة في متناول الجميع. مرشحين مقترضين ومراقبين و مؤسسات مجتمع مدني ورأي عام وطني؛
- قيام المؤسسة التشريعية بدور رقابي فعال في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؛
- تحديد ولاية مدة أي وظيفة حكومية أو عليا بحيث لا تتجاوز أربعة سنوات؛
- إنشاء مركز خاص بتدريب الموظفين وفق سياسة مدروسة.

اعتبر أحد المشاركين وواقفه آخرون أن معايير النزاهة والوطنية التي تمت على أساسها انتخابات المؤتمر الوطني العام كانت أفضل من المعايير الموجودة في قانون العزل السياسي. لهذا اقترح تعزيز قانون النزاهة بإضافة معايير مثل منع مزدوجي الجنسية من تولي المناصب السيادية.

لا اختلاف يذكر بين مداخلات الحضور بأن مهام المؤسسات المحلية والبلديات تشمل جميع مناحي الحياة من التعليم والصحة والأمن المحلي والبنية التحتية، إلخ. وأن مهام الحكومة المركزية هي جميع الأمور المترتبة بسياسات الدولة الخارجية والأجهزة الرقابية.

شدد بعض الحاضرين على أن المحافظات هي المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وفعالة لكن الأمر يتطلب :

- تكوين محافظات ذات استقلال إداري ومالي حقيقي؛
- تكون في نطاق كل محافظة عدد كاف من البلديات؛
- تفعيل كامل لقانون 59 لسنة 2012 وحصول المحافظات و البلديات على صلاحياتها كافة؛
- منح صلاحيات اشتراعية للمحافظات و البلديات كل واحدة منها في نطاقها الجغرافي وفي المجالات التي تلائم طبيعتها.
- الاستفادة من الموارد المحلية في كل نطاق كل بلدية ومحافظة.

ناقش الحاضرون ضرورة وضع قانون عادل لتوزيع الموارد مع الاخذ بعين الاعتبار عند توزيع الميزانيات عدد "السكان الفعليين" والمقومات الطبيعية.

تم التأكيد أيضا على دور مصرف ليبيا المركزي في عملية التوزيع العادل للموارد من خلال دعمه لصندوق موازنة الاسعار والشركة العامة للادوية والشركة العامة للمطاحن والاعلاف وتشديد الرقابة عليها.

حماية الموارد المالية للدولة الليبية حسب أغلب المشاركين تتجسد في تشديد الرقابة:

- رقابة ديوان المحاسبة على أعمال الحكومة
- تفعيل مختلف الجهات الرقابية والضبطية لمتابعة جميع المخالفات
- فسح المجال لوسائل الاعلام للرقابة على حوكمة المؤسسات و محاربة الفساد.

تبنى المشاركون ضرورة وجود قطاع خاص متطور ومبادر في ليبيا من خلال:

- القيام بحملات لتنويع الدخل والتشجيع على الاستثمار؛
- فتح باب الاستثمار في الصناعة والزراعة؛

- منح القروض والتسهيلات اللازمة لتمويل المشاريع الخاصة؛
- حماية و تشجيع الانتاج الوطني وعدم التركيز على الاستيراد.

المحور الرابع: العملية الدستورية والمسار الانتخابي

توافق المشاركون على اعتبار المصالحة الوطنية قيمة عليا: هناك من وصفها بالمقصد الشرعي و هناك من وصفها بالواجب الوطني ووهناك من اعتبرها فضيلة اجتماعية وانسانية لا بديل عنها.

المصالحة وفق المشاركين يجب أن تكون بالحوار. هذا الأخير يجب أن يكون ليبيا ليبيا بعيدا عن أجندات الدول الأجنبية وتدخلاتها. مواكبة الأمم المتحدة لموضوع المصالحة أمر جيد لكن يجب أن تتحلى البعثة بالحياد والمحافظة على نفس المسافة مع جميع الأطراف.

عملية المصالحة حسب بعض المشاركين يجب أن تستلهم موقف الرسول الكريم في فتح مكة وتتجسد بداية في إجراءات حسن النوايا. حسب تدخلات المشاركين يجب:

- تفعيل قانون العفو العام
- و/أو إطلاق سراح المسجونين والمغيبين ظلما؛
- و/أو وضع جميع السجون تحت إشراف مباشر لوزارة العدل والنائب العام وأن يسمح بالولوج إليها من طرف مؤسسات حقوق الانسان المحلية والدولية؛
- و/أو فك الحصار عن درنة والاعتداءات المسلحة ووقف إطلاق النار؛
- و/أو وقف العنف اللفظي في وسائل الاعلام وعلى منابر المساجد.

عملية المصالحة يجب أن تقودها مبادئ حاكمة. من المبادئ التي تكرر ذكرها:

- التأكيد على وحدة وسيادة ليبيا؛
- التأكيد على مدنية الدولة الليبية ورفض حكم العسكر مع العمل على بناء جيش موحد تحت السلطة المدنية؛
- ضمان حق المكونات الثقافية من الأمازيغ والتبو والطوارق وغيرهم؛
- رفض وكشف جماعات التكفير والغلو وتحديد مصطلح الارهاب و من المستهدف منه؛
- المصالحة بوجود العدالة.

من الناحية الإجرائية اقترح المشاركون:

- تشكيل لجان مصالحة في كل منطقة وتعتمد من المحاكم؛
- مصالحة وطنية مؤكدة بميثاق شرف تشرف عليه المدن والقبائل الليبية كافة دون إقصاء أي طرف؛
- أن تتولى الدولة جبر الضرر؛
- انشاء صندوق لإعادة إعمار المناطق والمدن المتضررة ويكون هذا الصندوق منفصلا عن ميزانية الدولة؛
- إنشاء هيئة للدعم النفسي والمعنوي للمتضررين من الصدمات والحروب طيلة الفترة الماضية.

اتفق أغلب الحضور على ضرورة الاسراع في إصدار دستور للبلاد قبل إجراء أي انتخابات:

- هناك أكثر من مشارك يعتبر ان مشروع الدستور الحالي هو قاعدة جيدة يمكن الاستفتاء عليها؛
- هناك من تشكك في تحقق إجماع على مشروع الدستور الحالي و اقترح إمكانية أن يتم التصويت على عليه مادة مادة على حدة أو على الأبواب. المواد أو الأبواب التي لم تحصل على موافقة الليبيين ترجأ إلى مرحلة لاحقة بعد إجراء التعديلات المناسبة.

- نوه أحد المشاركين إلى أنه في حالة عدم إقرار مشروع الدستور الحالي يجب تضمين الإعلان الدستوري مادة بخصوص موضوع الطعون على نتائج الانتخابات بحيث تحدد مدة للطعن قبل مباشرة المهام أي أن لا يلتفت لأي طعن بعد أداء اليمين القانوني.
- اعتبر البعض أن تقسيم ليبيا لثلاث أقاليم في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور غير مقبول لأنها تكريس للتجزئة.

لم يبرز النقاش في موضوع الانتخابات رؤى واضحة للعملية الانتخابية لكن اتجهت مداخلات المشاركين لتأطير هذه العملية من الانزلاقات:

- هناك من اقترح وضع ميثاق شرف للانتخابات قبل المرور للعملية نفسها؛
- هناك من أكد على وضع قانون انتخابي بدون إقصاء أو تهميش؛
- هناك من أكد على ضرورة إبعاد كل من تورط في الفساد المالي وسرقة مقدرات الشعب الليبي من الاستحقاق الانتخابي.

انتهى